

مسألة تدريس اللغة العربية

توحيد التعليم في المعاهد

مذكرة معالي الدكتور هبكل باشا وزير المعارف السابق

أشار معالي الوزير في مقدمة المذكرة، إلى ناحيتي المشكلة: وهما مسألة تهيئة معلم اللغة العربية، ومسألة المسابقة بين خريجي المعاهد الثلاثة: دارالعلوم، وكلية الآداب في الجامعة، وكلية اللغة العربية في الأزهر.

ثم قال: وهذه « المسألة الثانية ثانوية الأهمية في الواقع. وهي إنما نشأت عن الوضع الخاص بمحاولة إصلاح المعاهد الدينية، وقد ترتب على هذا الوضع أن تخرج عدد من أبناء كلية اللغة العربية في الأزهر. وفي نفس الوقت أوشك عدد من أبناء قسم اللغة العربية بكلية الآداب بجامعة فؤاد الأول من التحقق فيهم شروط خاصة من حيث الثقافة الإسلامية - على التخرج؛ لذلك فكر هؤلاء وأولئك في مستقبلهم. وكان اعتماد خريجي كلية اللغة العربية بالأزهر على النص الذي ورد في قانون المعاهد الدينية سنة ١٩٣٦.

« فلما نظر مجلس الوزراء في مطالب هؤلاء الخريجين من الأزهر لم يجد خيرا من المسابقة بينهم وبين الذين تخرجوا في دارالعلوم وفي جامعة فؤاد الأول، على ما في هذا الحل من مساس بما لوزارة المعارف من حق مطلق في اختيار المعلمين الذين يعينهم في مدارس الوزارة، يقابل مسئوليته عن التعليم في هذه المدارس.

أما والمسابقة مسألة ثانوية فإن وزارة المعارف تدع تفاصيل الكلام فيها إلى المعاهد الثلاثة التي يعينها أمرها بالذات. وكل ما تلاحظه أن نتائج هذه

المسابقة يجب أن تكون متساوية بالنسبة لجميع الذين يدخلونها . ومعنى ذلك أن يكون للمتفوقين الأولين منهم حظ التعيين في جميع وظائف اللغة العربية بمعاهد الدولة سواء أكانت معاهد دينية أم معاهد مدنية .

ومن الحيف أن يفضل قوم على قوم من المتسابقين في هذه الناحية لغير شيء إلا لاختلاف المعاهد التي تخرجوا فيها . ويبدو هذا الحيف ظاهرا في الوضع التالي : تفوق الخمسة الأول من دار العلوم فعينوا في وظائف وزارة المعارف المينة بقرار مجلس الوزراء ، وتلام خمسة أو أكثر من دار العلوم كذلك ، ثم جاء المتأخرون من كلية الآداب أو من كلية اللغة العربية بالأزهر . أبناء كلية اللغة العربية بالأزهر لا يصيبهم أي ضرر مهما تأخروا إذا احتفظ لهم بوظائف التدريس في المعاهد الدينية . فأما إذا تفوق جماعة من أبناء الأزهر واشترك معهم في التفوق جماعة من أبناء دار العلوم ، فإن الأولين يشاركون في وظائف التعليم بوزارة المعارف ، بينما يتمتع على الآخرين الالتحاق بوظائف التعليم في المعاهد الدينية .

لذلك يكون من الإنصاف كما قدمنا أن يتساوى المتفوقون في الحقوق . وليزول كل لبس في هذا الأمر ، نرجو أن يكون رأى اللجنة فيه صريحا وأن تقترح عند الضرورة تشريعا مؤقتا يشبه ما يأتي :

« الحاصلون على إجازة التدريس من دار العلوم يكون لهم حق التدريس بالمعاهد الدينية .

ويكون هذا الحق للحاصلين على ليسانس قسم اللغة العربية بكلية الآداب بجامعة فؤاد الأول ، بشرط أن يكونوا حاصلين على الشهادة الثانوية من الأزهر أو من تجهيزية دار العلوم أو على دبلوم معهد التربية .

ويترتب لهؤلاء وأولئك هذا الحق ، إذا اجتازوا امتحان مسابقة يعقد

بينهم وبين خريجي كلية اللغة العربية بالأزهر .

« أما مسألة تهيئة معلم اللغة العربية فتلك هي المسألة الجوهرية . ويجب

لبحثها أن نفصل أولا في إمكان توحيد التعليم أو عدم إمكانه في المعاهد الدينية والمعاهد المدنية في القسمين الابتدائي والثانوي منهما . فلا ريب أن الفصل في هذه المسألة ييسر تحديد الجهة التي تتولى تهيئة هذا المعلم ليكون قديرا على الاضطلاع بمهمته وعلى أدائها أحسن أداء .

« ويجب أن نسارع إلى القول بأننا متى فصلنا في مسألة توحيد التعليم من حيث إمكانه وعدم إمكانه ، فقد وجب أن يترتب على الرأي الذي نصل إليه كل آثاره .

لقد لاحظ واضعو الدستور المصري الحال التي كانت عليها المعاهد الدينية حين وضعه . فجعلوا لهذه المعاهد كيانا خاصا ونظاما خاصا باعدا بينها وبين النظام الدستوري العام للدولة . ذلك لأن هذه المعاهد كانت وحدة مستقلة لاصلة لها بوظائف الدولة وأعمالها . بل كان رجال القضاء الشرعي يتعلمون في مدرسة القضاء الشرعي تحت سلطان وزارة المعارف . وكان معلمو اللغة العربية — كما لا يزالون — يتعلمون في دار العلوم تحت سلطان وزارة المعارف . وكان وزير المعارف هو المسئول دستوريا عن هاتين المدرستين . يضع لها النظم والبرامج ، ويختار لها الأساتذة ويهيئ لها الامتحانات ، كل ذلك يقوم به مستقلا لا شريك له فيه ، متمتعا بحقه وبمسئوليته الدستوريين .

أما المعاهد الدينية فكانت بعيدة عن الاشتراك في شئون الدولة ، وكان عملها دينيا بحتا كاسمها ، وكان الذين يتخرجون من أبنائها يعودون إلى التعليم فيها ، لا شأن لهم بما سوى ذلك من وظائف الدولة ولا مطمع لهم فيه ، فلم يكن

لذلك عجباً أن تخرج هذه المعاهد عن النظام الدستوري العام ، وأن يكون لها استقلال خاص .

فلما تولى الأستاذ الأكبر الشيخ المراغي مشيخة الجامع الأزهر في سنة ١٩٢٨ ، رأى أن المعاهد على وضعها ذاك ، لا تؤدي الغرض الذي أنشئت أول أمرها لأدائه ، بل لعلها تهم بالتأخر والرجعية ؛ لذلك وضع مذكرته الموجودة تحت نظر اللجنة ، وطالب فيها توحيد التعليم بين القسمين الابتدائي والثانوي بالمعاهد الدينية والقسمين الابتدائي والثانوي بالمدارس الأميرية ، مع فارق بسيط : ذلك أن تحمل العلوم الدينية في المعاهد محل اللغات الأجنبية في المدارس الأميرية ، أما فيما سوى ذلك فتكون البرامج هي برامج المدارس الأميرية . وعلى أساس هذا التوحيد أقام فضيلة الأستاذ الأكبر نظام الكليات الثلاث ، وجعل للمتخرجين فيها أهليات خاصة للقضاء الشرعي ولتعليم اللغة العربية ، ورتب على ذلك إلغاء مدرستي القضاء الشرعي وتجهيزية دار العلوم تمهيدا لالغاء دار العلوم .

النتيجة الطبيعية لهذا النظام الذي أدمج المعاهد الدينية في الدولة وجعل لخريجها أهليات لتولي وظائفها ، أن تندمج هذه المعاهد في النظام الدستوري للدولة ، وأن تضم إلى وزارة المعارف ، شأنها في ذلك شأن المعاهد في بلاد العالم جميعا . ولعل الأستاذ الأكبر قد قدر هذه النتيجة المنطقية بدليل أنه رأى أن يكون لوزارة المعارف اشتراك جوهري وإشراف فعلي على كلية اللغة العربية من حيث وضع برامجها ، والتفتيش عليها ، وامتحان طلابها ، والاستعانة بأساتذة وزارة المعارف على تعليم المواد التي لا يوجد لها معلمون بين رجال المعاهد الدينية . بل لقد ذهب فضيلته إلى وجوب أن يكون الامتحان النهائي لكلية اللغة العربية هو بعينه الامتحان النهائي لدار العلوم مع أن وزارة المعارف هي التي تضع هذا الامتحان النهائي وهي التي تشرف عليه وتقوم به في كل أدواره .

لكن الاتجاهات السياسية والدستورية في ذلك الوقت حالت دون تنفيذ

هذا الإصلاح الذي أراده الشيخ الأكبر للمعاهد الدينية للبلوغ بها إلى غايته، وقبلت أدت هذه الظروف إلى أن استقال فضيلة الأستاذ الشيخ المراغي من مشيخة الأزهر، ثم استقالت الوزارة التي اقترح في عهدها ذلك النظام الذي يرمى إلى توحيد التعليم في الدولة—وكانت وزارة حضرة صاحب المقام الرفيع محمد محمود باشا—وقد شغلت مصر بعد ذلك بانتخاب عدلى باشا في سنة ١٩٢٩ ثم بمفاوضات النحاس باشا في سنة ١٩٣٠ ثم بالانقلاب الدستوري الذي تلا ذلك في سنة ١٩٣٠ أيضا والذي لم ينفذ إلا في يونيو سنة ١٩٣١.

في هذه الفترة المضطربة سياسيا ودستوريا صدر قانون الأزهر في سنة ١٩٣٠ وقد أهمل هذا القانون فكرة توحيد التعليم التي رسمها فضيلة الأستاذ الأكبر الشيخ المراغي ونص عليها صراحة في مذكرة. ومع ذلك استبقى هذا القانون الصيغة الظاهرة للكيان النظامي الذي أراد فضيلته أن يقيم المعاهد الدينية على شاكلة: أنشئت كليات، وأنشئت معاهد ابتدائية، وثانوية، ولكن الجوهر الذي طالب به الشيخ الأكبر لم ينفذ شيء منه. لم تغير الكتب. لم تغير برامج التعليم إلى الحد الذي يحقق فكرة توحيد التعليم مع المدارس الأميرية. لم يتغير الأساتذة بأكثر من استعارة بعض أساتذة وزارة المعارف عن طريق الدب للتدريس في المعاهد الدينية وتعيين طائفة من مدرسي العلوم الحديثة ثم الاستغناء عن أكثر هؤلاء بعد أن عدلت مناهج التعليم مرة أخرى في سنة ١٩٣٦ كما سنشير إليه فيما بعد.

على ذلك ألغيت مدرسة القضاء الشرعي اكتفاء بكلية الشريعة وألغيت تكميلية دار العلوم تمهيدا لإلغاء دار العلوم نفسها. ثم بقيت المعاهد الدينية محتفظة باستقلالها بعيدة عن النظام الدستوري للدولة.



ولقد عاد فضيلة الأستاذ الأكبر الشيخ المراغي إلى مشيخة الجامع الأزهر

في سنة ١٩٣٤ ، وكان المقهور أن يعود فضيلته بهذه المعاهد إلى النظام الذي أراده لها . لكن الحوادث كثيرا ما تكون أقوى من الرجال على حد تعبير السياسة وكثيرا ما تضطرهم إلى السير في طريق غير الذي رسموه . والظاهر أن ذلك هو الذي واجه فضيلة الشيخ الأكبر والذي اضطره إلى الرجوع عن فكرته الأولى بمجاعة للأحوال التي لم يكن من مجارتها بد .

بل لقد رجعت المعاهد بعد فترة من عودة فضيلته إليها ؛ لتكون أكثر اتصالا بماضيها ؛ فقد ألغى قانون سنة ١٩٣٠ - على ما كان بينه وبين فكرة فضيلته الأولى من اختلاف - وصدر بديلا منه قانون سنة ١٩٣٦ الذي رد المعاهد الدينية إلى نظامها الأول وإن بقيت في الصورة على الوضع الذي يسمونه «الوضع النظامي» ؛ إذ أنقص من تدريس العلوم الحديثة بحجة أنها تطغى على العلوم الدينية والشرعية . ولقد كان هذا التعديل في القانون إمعانا في الابتعاد عن فكرة توحيد التعليم العام في بلاد الدولة ؛ إمعانا يدعو إلى التفكير فيما إذا كان هذا التوحيد مستطاعا حقا مع الاطوار التي مرت بها المعاهد الدينية في أدوارها المختلفة .

ولو أن التوحيد كان مستطاعا وكانت مذكرة الشيخ الأكبر في سنة ١٩٢٨ قد نفذت ، لوجب أن تضم المعاهد الدينية إلى وزارة المعارف كما قدمنا ، وعند ذلك تحل مسألة تهيئة معلم اللغة العربية حلا طبيعيا ؛ لأن وزير المعارف سيكون مسئولاً عن المعاهد المدنية والمعاهد الدينية جميعا ، وسيضع في حدود مسئوليته الدستورية النظام الذي يكفل تهيئة معلم اللغة العربية لهذه المعاهد القائمة على أساس من توحيد التعليم .

أما والتوحيد غير مستطاع ، حيث تبقى المعاهد الدينية في وضعها الخاص من حياة الدولة ، فالطبيعي أن يكون وزير المعارف وحده هو الذي يضع النظم الكفيلة بتهيئة معلم اللغة العربية في المدارس التابعة له والمسئول هو عنها ،

وَألا يكون للمعاهد الدينية أى حق فى التداخل فى شؤنه ، وألا يكون لخرى يحيا
أية أهلية خاصة للتعليم فى مدارس الوزارة .

والواقع أن وزارة المعارف تعانى فى الوقت الحاضر متاعب فى تعليم اللغة
العربية شعر بها وزراء المعارف المتعاقبون جميعا ، وحاولوا وسيظلون يحاولون
إلى زمن غير قريب التغلب عليها . هذا مع أن معلم اللغة العربية نشأ فى مدرسة
دار العلوم تحت سلطان وزارة المعارف وإشرافها الدقيق منذ سبعين عاما .

وسبب هذه المتاعب يرجع إلى أن أبناء دار العلوم يؤخذون دائما من
الأزهر ، بحجة أن معلم اللغة العربية يجب أن ينشأ فى ظلال الدين الإسلامى
الذى اختصت المعاهد الدينية بتعليمه ، وقد أنشئت تجهيزية دار العلوم للتغلب
على هذه المتاعب ، فحوربت حربا انتهت بإلغائها تنفيذا لقانون سنة ١٩٣٠ .
ولما أرادت وزارة المعارف إنشاء قسم إعدادى لدار العلوم حورب إنشاء هذا
القسم ، واضطرت وزارة المعارف على أسف منها إلى العدول عنه .

والواقع أن معلم اللغة العربية يجب أن يهيا فى ظلال القرآن على أنه الحجة
الثبت فى اللغة ، والمثل الأعلى فى البلاغة ، فأما ماسوى ذلك من علوم الدين
فحسب معلم اللغة العربية منها أن يأخذ بقسط كاف من العلوم التى تمكنه من
فهم القواعد الدينية العامة والثقافة الإسلامية .

لكن معلم اللغة العربية بحاجة مع فهمه القرآن وبلاغته ، ومع إحاطته
بقواعد اللغة نحوا وصرفا وبلاغته ، إلى تتبع اللغة فى تطورها على اختلاف
العصور . بحاجة إلى معرفة الأسباب الحقيقية التى أدت إلى ازدهارها حيناً وإلى
جمودها أحيانا . بحاجة إلى معرفة تاريخ الأدب العربى حديثه وقديمه . بحاجة
إلى مقارنة هذا الأدب بأداب اللغات الأخرى وإلى معرفة تأثير هذا الأدب بتلك
الأداب وأثره فيها فى العصور المختلفة . بحاجة إلى إدراك صلة اللغة بالعلوم
المختلفة جميعا . فاللغة الحية لا تكون حية إلا بمقدار وفائها بحاجات هذه العلوم

كوفاتها بحاجات الدين وبحوثه ، وبمقدار وفائها بهذه الحاجات في أحدث طور وصل إليه العلم وأحدث صورة وصل إليها التفكير الأدبي والفلسفي .



لم يكن الناس يشعرون منذ سنوات ماضية بحاجة معلم العربية إلى هذا كله ؛ لأن الحياة الجامعية لم تكن قد نشأت ، أو لأنها كانت في بدء نشأتها ، ولأن المدارس العليا كانت تدرس فيها أكثر العلوم باللغات الأجنبية ، فكان إتقان اللغة العربية معتبرا أمرا مقصودا لذاته ، يحمد من يبالغه ، ولا يلام من يقصر فيه ، فلما بدأت الحياة الجامعية تؤتي ثمرها ، ولما بدأت الدراسات باللغة العربية تستقر في كليات الجامعة المختلفة ، ثم لما بدأ الشعور بضرورة تمييز العلم كله يقوى في النفوس ، بدأ رجال وزارة المعارف ورجال وزارة المعارف يدركون أن اللغة ليست غاية لذاتها ، وأن التفوق فيها ليس كإلّا يستحق صاحبه الحمد ولا يلام من لا يبلغه ، وإنما اللغة أداة لنقل العلم وألوان الفكر ووسيلة للتفاهم ، فالتقصير في إتقانها موجب للوم صار بالحياة الفكرية في البلاد غاية الضرر .

من هنا تكشف حقيقة تعتبر بديهية في غير مصر ، ولكن الظروف التي سبقت إنشاء الجامعة عندنا أحاطتها بكثير من الإبهام . هذه الحقيقة هي أن مدارس الدولة الابتدائية والثانوية تهيم أبناءها للالتحاق بالجامعات المدنية . وطبعي لذلك أن يعد تعليم اللغة العربية في مدارس الدولة إلى هذه الحياة الجامعية إعداداً تتم به الدورة التعليمية ، وأن يكون معلم اللغة العربية قد هيء للقيام بهذه المهمة على خير وجه . وقد هيء لها من أول تنشئته ، شأنه في ذلك شأن غيره من معلمي المواد الأخرى . ولعل ما لوحظ من ضعف طلاب الجامعة في اللغة العربية يرجع إلى أن هذه الشرائط لم تتحقق وإلى أن تعليم اللغة العربية في المدارس الابتدائية والثانوية غير متصل بالتعليم الجامعي الاتصال

الواجب ، وهذا ماقرره الممتحزون في كليات الجامعة المختلفة إذ رأوا ضعف الطلاب في التعبير باللغة العربية تعبيراً صحيحاً .

فكرت وزارة المعارف في السنوات الأخيرة في التماس الوسيلة إلى علاج هذه الحال ، واتجهت في تفكيرها في هذا العلاج نحو الكتب التي تدرس وتقرأ في المدارس الابتدائية والثانوية فتألفت في يونيو سنة ١٩٣٥ لجنة من بعض رجال وزارة المعارف والجامعة لوضع كتب للقواعد والمطالعة للدارس الثانوية ، كما تألفت لجنة أخرى لمراجعة هذه الكتب . وفي سنة ١٩٣٧ عدل تأليف اللجنتين . وفي أغسطس سنة ١٩٣٧ صدر قرار بتشكيل لجنة من بعض رجال وزارة المعارف لوضع كتب الدين وفق المنهج الحديث ، كما تألفت لجنة من بعض رجال وزارة المعارف والجامعة لوضع كتب في تاريخ الأدب العربي والمحفوظات ولجنة أخرى من رجال الجامعة لوضع كتاب في تاريخ الأدب للسنة التوجيهية . هذا فيما يتعلق بالمطالعة الأصلية ، أما المطالعة الإضافية أو المطالعة الخاصة فكانت إلى سنة ١٩٣٥ مقصورة على مراجعة التلاميذ كتباً مختلفة يستعبرونها من المكتبات . وهي الكتب التي كانت تقتنيها الوزارة من مؤلفات المؤلفين المختلفين سواء في مصر أو في غيرها من الأقطار العربية . أو على كتاب يوزع على التلاميذ لقراءته في البيت ، على أن التلاميذ لم يكونوا يعنون عناية كبيرة بهذه المطالعات ؛ لأنهم لم يكونوا يقومون بهامع أساتذتهم من ناحية ؛ ولأنهم لم يكونوا مسئولين عنها في امتحان ولا في غير امتحان من ناحية أخرى .

وفي سنة ١٩٣٥ فكرت الوزارة في تزويد التلاميذ في أثناء العطلة الصيفية بكتب يقرءونها ، فافتتت مقادير كبيرة من كتب بعض المؤلفين المحدثين ووزعتها على التلاميذ .

لم تنجح هذه الوسائل للعلاج فأمعنت وزارة المعارف في السنة الأخيرة التفكير في الأمر وذهبت تلتمس أسباب الضعف تريد أن تشخصها ؛ ليكون

العلاج ناجعا منتجا . وآخر نظرية لوزارة المعارف في هذه المسألة وفي غيرها من مسائل التعليم جميعا أن المعلم هو مصدر كل قوة وكل ضعف في التعليم . فالمعلم الصالح يصلح البرنامج المعوج ويمهد السبيل أمام الوزارة بقوة حجته لتلافي أسباب الفساد . هو يشعر في حبه لمهنته بضرورة العمل لأن تبلغ الكمال فهو يسعى يهيئ الوسائل إلى بلوغها هذا الكمال ؛ لهذا وجهت الوزارة همها إلى معاهد إعداد المعلمين ومن بينها دار العلوم تريد إصلاحها ، وذلك بعد أن درست أسباب الضعف وعلل المتاعب التي توجعها في هذا الطور الجديد من أطوار حياة مصر الذي يختلف اختلافا كبيرا عن الطور الذي سبقه .

وقد تبينت الوزارة أن من أسباب الضعف في تعليم اللغة العربية قصر اختيار الطلاب لدار العلوم من الحاصلين على الشهادة الثانوية للأزهر . ليس يرجع هذا الضعف إلى قلة في الرغبة من جانب هؤلاء الطلاب ، ولا إلى ضعف في حرصهم على أن يباغوا الكمال ، كلا ، بل هم يجهدون أنفسهم ويبدلون كل ما يستطيعون بذله للقيام بواجبهم كطلاب ومعلمين . وإن كثيرين منهم ليباغون في أحيان كثيرة مقاما محمودا . لكن تأثرهم بطرائق التدريس في الأزهر وبالكتب التي تدرس فيه وبغير ذلك من العوامل التي تسود بيئته . كل ذلك يضطر هؤلاء الطلاب إلى بذل جهد عنيف لتفهم النظريات الحديثة في التربية وتطبيقها ، كما أن اختيارهم ذلك يجعل الصلة بينهم وبين التعليم الجامعي مقطوعة في أول الأمر ، ويزيد لذلك في مشقتهم . ثم إن اختيار معلمي اللغة العربية من طائفة واختيار معلمي سائر العلوم من طائفة أخرى كان سببا لمتاعب لم يقف أثرها عند التنافس الطائفي ، بل تعداه إلى أن الطرائق التي يسير عليها هؤلاء والطرائق التي يسير عليها أولئك تدفع إلى نفس التلميذ حيرة قد لا يعيها بعقله ، ولكنه يضطرب أمامها بنظرته ، فهو بين هذه الطريقة وتلك يسلك سبيله إلى الجامعة ، فإذا بلغها تعقدت

طرائقها أمامه وصار في حيرة حتى يتعبد الدراسات الجامعية، وقد يضيع عليه ذلك سنة أو أكثر من سنى الدراسة. وهذا في رأينا هو سبب السقوط الفاحش في السنوات الأولى من كليات الجامعة.

وقد لمست وزارة المعارف هذا الاضطراب بسبب اختلاف الطرائق في تنشئة الأطفال أنفسهم حين قارنت بين من ينشئون في رياض الأطفال وبين من ينشئون في التعليم الأولى. هؤلاء وأولئك إذا اجتمعوا في فرقة واحدة لم يستطع بعضهم أن يساير بعضا في اللغة العربية بنوع خاص. فأما أبناء رياض الأطفال الذين تعلموا على الطريقة المتبعة في مدارس البنات فيبدون ضعافا إلى جانب الذين يعلمون في المدارس الأولية. وأما بنات رياض الأطفال اللاتي يتلقين اللغة العربية على معلمة في مدارس البنات فيسرن في طريقهن ويتفوقن في امتحان الشهادة الابتدائية على البنين. ومرجع هذا وذلك من الأمر إلى اختلاف الطريقة في إعداد المعلم وفي إعداد المعلمة وفي الطريقة التي يتبعها كل منهما في التدريس كنتيجة لهذا الإعداد.

أما الشأن ما تقدم فليس ثمة شبهة في أن إعداد المعلمين لمدارس وزارة المعارف يجب أن يترك لوزارة المعارف لا يشاركها فيه أحد من بداية الأمر إلى نهايته، ويجب أن يعدل التشريع في قوانين الأزهر وفي غير قوانين الأزهر، يحقق هذه الغاية.



وهنا شرح معالى الوزير طريقة تنفيذ فكرته فقال :

«وتطبيقا لهذه القاعدة التي تتفق وحدها مع المنطق ومع الدستور ومع مسئولية وزير المعارف البرلمانية، والتي أخذت بها الأمم المتحضرة كلها. لأنها تعتبرها من البديهيات التي لا تقبل جدلا — يجب أن تنظم العلاقة بين المعاهد الدينية ووزارة المعارف في هذه الحدود. فأما إن حرصت المعاهد على استقلالها مع

بقاء نظامها الحالي فيجب أن تضم كلية اللغة العربية وكلية الشريعة إلى وزارة المعارف عودا إلى النظام الطبيعي الذي جعل مدرسة القضاء الشرعي ومدرسة دار العلوم تحت سلطان وزارة المعارف وإشرافها . وقد تكون هذه خطوة صالحة لتوحيد التعليم إذا أخذ معلمو اللغة العربية في المعاهد الدينية بمن تعدهم وزارة المعارف لتعليم هذه اللغة .

وأما إذا رثى بقاء المعاهد الدينية بصورتها الحاضرة بعيدة كلها عن وزارة المعارف ، فإن هذه المعاهد يجب أن تكتفى في أمر إعداد معلم اللغة العربية بإعداد معلميها هي ، ويجب أن تكون وزارة المعارف حرة تمام الحرية في إعداد معلم اللغة العربية لمدارسها ، وفي اختيار من يصلح لهذا الإعداد . شأنها في ذلك شأنها في إعداد المدرسين لسائر المواد التي تعلم في مدارسها .

ثم ختم معاليه هذه المذكرة قائلا :

« هذه فكرة إجمالية عن تهيئة معلم اللغة العربية وما يجب أن تكون عليه في مصر . ووزارة المعارف مقتنعة بأن اللجنة الموقرة ستوافقها عليها تمام الموافقة ، وأنها لذلك ستقترح إلغاء كل ما يخالفها في القوانين الحاضرة ، وسنبدي هذا الرأي لمجلس الوزراء تحقيقا لمصلحة الدولة ، وحرصا على حياة اللغة نفسها » .